



Housing & Development Bank  
بنك التعمير والإسكان

www.hdb.eg.com

بنك التعمير والإسكان  
"شركة مساهمة مصرية"

المركز المالي غير المجمع  
عن الفترة المالية المنتهية في  
٣١ مارس ٢٠١٠

تقرير الفحص المحدود

لسادة / اعضاء مجلس ادارة بنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي غير المجمع لبنك التعمير والإسكان شركة مساهمة مصرية في ٣١ مارس ٢٠١٠ وكذا قوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية غير المجمع المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للمياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية غير المجمع والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية غير المجمع لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية غير المجمع عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالبنك عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مرجحة على هذه القوائم المالية الدورية.

اساس الاستنتاج المتحفظ

في اطار قيام البنك حالياً باستكمال وتطوير المنظومة الآلية لتوفير بقى الإفصاحات المطلوبة للقوائم المالية طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية الصادرة من البنك المركزي المصري فلم يتم بعد استكمال الإفصاحات عن كل من تواريخ استحقاقات الارتباطات الرأسمالية ومخاطر سعر المعائد والسوق والسيولة للادوات المالية المدرجة بالمركز المالي وكذا تحليل اصول والتزامات وإيرادات ومصرفوات البنك على تشطه الاعمال والقطاعات الجغرافية والحد الاقصى لمخاطر الائتمان.

الإستنتاج

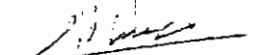
وفيما عدا عدم استكمال الإفصاحات المشار إليها بفقرة اساس الاستنتاج المتحفظ اعلاه وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم ينم الى علمنا امور اخرى تجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية غير المجمع المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح - فى جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي غير المجمع للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٠ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين المصرية السارية .

مراقبى الحسابات

رفاعي منصور محمد

رشاد حسنى

مصطفى حسن فراج



عضو جمعة المحاسبين والمراجعين المصرية

مصطفى شوقي وشركاه

(KPMG حازم حسن)

الجهة المركزي للمحاسبات

محاسبون قانونيون و مستشارون

محاسبون قانونيون و مستشارون

رقم الإيضاح	٣١ مارس ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	
			<b>الأصول</b>
١٦	٧٧٤ ٣٥٩ ٥٢٦	٧٣١ ٦٩١ ٥٩٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١٧	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	ارصدة لدى البنوك
١٨	١ ١٤٧ ٠٢٨ ٨٧٨	٨٥١ ٣٢٧ ٣٢١	أثون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
١٩	٤١٨ ٩٥٣ ٥٥٨	٣٨٦ ٧٢٥ ١١٦	أصول مالية بغرض المتاجرة
٢١	٥ ٨٦٥ ٥٧٢ ٦٩١	٥ ٧٩١ ٦٢٣ ٩٠٤	قروض وتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
٢٤	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	متاحة للبيع
٢٤	٩٦١ ٦٣٥ ٢٣٧	٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٢٥	٧٥٠ ٧٠٤ ٦٧٥	٦٤٩ ٩٩٥ ٧٥٠	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
٢٦	٤١٠ ٧٧٩ ٢٦٦	٣٧٤ ٤٧٧ ٦٣٠	مشروعات الاسكان بعد الخصم
			استثمارات عقارية
٢٧	٤١٤ ٩٩٩ ٨٨٧	٣٧٣ ٩٠٣ ٩٤٢	أصول أخرى
٢٨	٩٤ ٦٥٥ ٢٩٤	٩٢ ٣٧٥ ٠٠٢	أصول ثابتة
	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>جسم الأصول</b>

**الالتزامات وحقوق الملكية**

٢٩	٦٢٣ ٤١٩ ٠	٦٢٤ ٣٣٤	الالتزامات
٣٠	٧ ٣٢٣ ٢٩٠ ٩٧٢	٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	ارصدة مستحقة للبنوك
٣٢	١ ٧٨٥ ٩٠٢ ٩٧٢	١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤	ودائع العملاء
		٣٢٦ ١٢٨	قروض أخرى
٣٦	١ ٠١٠ ١٧٥ ٩٢٩	١ ٠٠٤ ١٥٩ ٨٨٦	دائون توزيعات
٣٧	١٠٩ ٤٥٢ ٢٠٢	١٢٠ ٥٧٨ ٠٥٣	التزامات أخرى
		٢١ ٣٣٩ ١٥٣	مخصصات أخرى
		١ ٦١٢ ٧٨٧	التزامات ضرائب الدخل الجارية
٣٩	٢٣ ٨٤٣ ٤٣٤	٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣	التزامات ضريبية مزجلة
			التزامات مزايا التقاعد
	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>جسم الالتزامات</b>

**حقوق الملكية**

٤١	٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع
٤٢	١٧٨ ٥٢٤ ٥١٦	١٤٦ ٦٦٨ ٤٤٨	احتياطيات
٤٣	٩٩ ٧٢٦ ٩٧٠	٢٦٦ ٨٤٤ ٩١٨	أرباح محتجزة**
	<b>٩٤٨ ٢٥١ ٤٨٦</b>	<b>١ ٠ ٨ ٣ ٥١٣ ٣٦٦</b>	<b>اجمالي حقوق الملكية</b>
	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>١ ٤ ٨ ٣ ٠ ٤٠</b>	<b>جسم الالتزامات وحقوق الملكية</b>
٤٤	<b>٣٦٣ ٤١٣ ٥١٠</b>	<b>٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨٦</b>	<b>التزامات عرضية وارتباطات</b>

\*\* تشمل صافي أرباح الفترة / العزم  
\* الإيضاحات المرفقة من رقم (١) الى رقم (٥)  
\* تقرير مراقبو الحسابات "مرفق"

رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب

نائب رئيس مجلس الإدارة

مساعد العضو المنتدب  
للشؤون المالية والتخطيط

فتحي السباعي منصور

عصام محمد ابو حامد

ستيمير سليمان ناصر

قائمة الدخل غير المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠

٣١ مارس ٢٠٠٩	٣١ مارس ٢٠١٠	رقم الايضاح	
٢٢٢ ٣٨٦ .١٠	٢١٤ ٧٧٠ .١٦٧	٦	عائد القروض و الايرادات المشابهة
١٤٠ .١٧٣ .١٨	١٤٤ ١٥٨ ١٥٨	٦	تكلفة الودائع و التكاليف المشابهة
٨٦ ٢١٢ ٩٩٢	٧٠ ٦١٢ .١٠		صافي الدخل من العائد
١٣ ٥٦٦ ٣٠٦	١٦ ٦٤٥ ٩٤٢	٧	ايرادات الاتعاب و العمولات
٨٤٧ ٥٦٩	١ ١٣١ ٣٧٠	٧	مصروفات الاتعاب و العمولات
١٢ ٧١٨ ٧٣٨	١٥ ٥١٤ ٥٧٢		صافي الدخل من الاتعاب و العمولات
٥٨٢ ٤٩٠	١٥ ٥٠٣ ٨٢٤	٨	توزيعات الارباح
٨ ١٦٢ ٢١٧	١٩ ٨٢٤ ٤١٥	٩	صافي دخل المتاجرة
٢٩ ٧٠٦ ٣٦٤	٢٢ ٥٥٧ ٩٣٨	١٠	ارباح مشروعات البنك الاسكانية
-	١٦٢٩٢٥		ارباح (خسائر) الاستثمارات المالية
٢٨ ٨٦٥ ٤٥٥	(٣ ٩٣٨ ٢٧٠)	١٣	(عبء)رد الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(٥٩ ٥٠٣ ٦٨٢)	(٧٦ ٦٢٦ ٧٧١)	١١	مصروفات إدارية
١ ٠٠٦ ٣٩٤	١٢ ٤٤١ ٨٩٥	١٢	ايرادات (مصروفات) تشغيل اخرى
١٠٧ ٧٥٠ ٩٦٨	٧٦ .٥٢ ٥٣٧		الربح (الخسارة) قبل ضرائب الدخل
١٢٤ ٧٨٧	(٢ ٥٦٤ ٤١٧)	١٤	ايرادات (مصروفات) ضرائب الدخل
١٠٧ ٨٧٥ ٧٥٥	٧٣ ٤٨٨ ١٢٠		صافي ارباح الفترة
١.٢	١.١	١٥	نصيب السهم في صافي أرباح الفترة

**بنك التعمير و الإسكان**  
**شركة مساهمة مصرية**  
**قائمة التدفقات النقدية غير المجمعة**

**عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠**

من ٢٠٠٩/١/١	من ٢٠١٠/١/١	
إلى ٢٠٠٩/٣/٣١	إلى ٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦٨٥٧٨٩٣٢	٧٦٠٥٢٥٣٧	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</b>
		الإرباح قبل خصم الضرائب
		تعديلات لتسوية الإرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
		اهلاك واستهلاك
٣٦٠٨٥٨٥	٤٨٥٧٧٥٠	مخصصات
١٠٣٠٦٥٨١	٣٠٦٥٨٠	فروق تقييم الاستثمارات بغرض المتاجرة
(٦٢٢٨١٣١)	(١٨٨١٠٦٧٦)	فروق تقييم الاستثمارات بغرض الاحتفاظ
(٦٢٦٧٣)		المستخدم من المخصصات بخلاف مخصص القروض
(١٢٢٨٣٧)	٦٠٤٧٤٧٦	مخصصات انتقى الغرض منها
٠,٠٠٠	(١٠١٣٢٥٠٠)	إرباح بيع أصول ثابتة
٠,٠٠٠	(٥٤٧٤٤٤٤)	إرباح للتشغيل قبل التغيرات في الأصول و الالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
٧٦٠١٣٤٢٥	٥٧٧٧٣٧٢٣	<b>صافي النقص ( الزيادة) في الأصول و الالتزامات</b>
		أرصدة لدى البنوك
(١٠٢٤٦٨٥١)	٥٠٥٥٤٧٧٥	أذون خزائنة واوراق حكومية أخرى
(٧٩٠٥٠٠٠٠)	(٤٣٦٤٥٠٠٠٠)	أصول مالية بغرض المتاجرة
٤٥٢٣٩٢٥	(١٣٤١٧٧٦٦)	استثمارات مالية متاحة للبيع
(٥٠٠٠٠٠٠)		قروض و تسهيلات للعملاء
(٤٠٤٧٢٠٩٣٣)	(٤١٩٥٥٦٧٢)	مشروعات الإسكان
١١٦٩٨٨٨٢	(٣٧٤٧٥٨٣١)	أصول أخرى
(١٠١١١٣٧٠٢)	(٤١٠٩٥٩٤٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
(٢٨٢١٧)	(٩١٥)	ودائع العملاء
١٩١٥١١٢٠٥	٧٩٥٥٧٢٨٥٩	اللتزامات أخرى
١٤٦٨٠٠٣٨٩	١٠٣٩٥٥٩٦	<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل</b>
(١٦٥٠٤٥٨٤٥)	٣٤٣٩٠٠٨٢٤	<b>التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار</b>
		مدفوعات لشراء استثمارات مالية في شركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
(٤٥٩٤٥٠٠)	(١٠٠٧٠٨٩٢٥)	متحصلات بيع أصول ثابتة
٠,٠٠٠	٥٤٧٠٤٤٤,٠٠	مدفوعات (متحصلات) الاستثمارات المالية بخلاف أصول مالية بغرض المتاجرة
٣٢٥٤٣٠٥	(٢٢٢٤٧٠٧٨٢)	مدفوعات متحصلات لشراء أصول ثابتة
(٥٩٤٥٣٧٩)	(٧١٣٨٠٤٢)	<b>صافي التدفقات النقدية (المستخدمه في) أنشطة الاستثمار</b>
(٧٢٨٥٥٧٤)	(٣٢٩٧٧٠٣٠٥)	<b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل</b>
		قروض طويلة الأجل
(١١٨٧٧٩٩٣)	(٩٧٨٧٤٤٢)	الزيادة والنقص في رأس المال
(١٣٥٠٠٠٠٠٠)	(٢٥١٠٨٨٤٤٥)	توزيعات الأرباح المنفوعة
١٠٣٦٤٣٧٠٠	١٧٠٣٧٣٠٥٧	<b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمه في) أنشطة التمويل</b>
(٤٣٢٣٤٢٩٣)	(٩٠٥٠٢٨٣٠)	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
(٢١٥٥٦٥٧١٢)	(٧٦٣٧٢٣١١)	رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة
٨٦٦٢٧٥٥٩١	١٤٧٢٧٩٦٣٩١	رصيد النقدية وما في حكمها آخر الفترة
٦٥٠٧٠٩٨٧٩	١٣٩٦٤٢٤٠٨٠	<b>وتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي:</b>
		نقدية و أرصده لدى البنك المركزي
٥٦٤٦٤١٦١١	٧٧٤٣٥٩٥٢٦	أرصده لدى البنوك
١٠٨٤٩٣٢٧٦٥	٥١٦٦٨٨٠٠٦	أذون خزائنة واوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي
٣٨٧٠٥٠٠٠٠	١١٧٠٧٢٥٠٠٠	ودائع لدى البنوك
(١٠٦٥٥٨٩٤٩٧)	(٤٩٠٨٩٨٤٥٢)	أذون خزائنه أكثر من ثلاثة شهور
(٣٢٠٣٢٥٠٠٠)	(٥٧٤٤٥٠٠٠٠)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة
٦٥٠٧٠٩٨٧٩	١٣٩٦٤٢٤٠٨٠	

**بنك التعمير والإسكان****الإيضاحات المتممة****للقوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠****١. معلومات عامة**

يقدم بنك التعمير والإسكان خدمات مصرفية للمؤسسات فضلا عن خدمات التجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال ٥٥ فرعاً ويوظف أكثر من ٢٦٠٠ موظفاً في تاريخ المركز المالي .  
تأسس بنك التعمير والإسكان "شركة مساهمة مصرية"، كبنك استثمار و أعمال وذلك بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٧٩ بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٩ ويمارس نشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمحتظة الجيزة والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية.  
تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في ١٢ مايو ٢٠١٠

**٢. ملخص السياسات المحاسبية**

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

**أ- أسس إعداد القوائم المالية**

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معنلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، وجميع عقود المشتقات المالية .  
وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ باستخدام تعليمات البنك المركزي المصري السارية حتى ذلك التاريخ ، التي تختلف في بعض الجوانب عن معايير المحاسبة المصرية الجديدة التي صدرت خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها . وعند إعداد القوائم المالية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠ ، قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

**- تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة السارية من أول يناير ٢٠١٠**

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك. وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٩ حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة .  
وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية:

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى .

- قام البنك بإعادة النظر في القيمة التخريدية للأصول الثابتة لتقدير أهمية تأثيرها على القيمة القابلة للاهلاك ، ولم ينتج عن ذلك آثار مادية على القوائم المالية . وبداية من عام ٢٠١٠ ، قام البنك بتحديد الأعمار الإنتاجية لإضافات الأصول الثابتة الجديدة على مستوى المكونات الهامة للأصل.
- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف .
- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء.
- تم دراسة جميع الفروق الضريبية التي ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة والاعتراف بها بأثر رجعي، وبالنسبة للأصول الضريبية المؤجلة والخسائر الضريبية المؤجلة، فقد تم الاعتراف بها فقط في حدود المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة منها. وبيّن إيضاح رقم ( ٣٨ ) أثر الاعتراف بالفروق الضريبية المؤجلة .
- تم إعادة تبويب الأصول والالتزامات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في مجموعات بغرض قياس قيمتها. وقد ترتب على ذلك تبويب بعض الأصول المالية التي كانت مبوبة على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وذلك في مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، مما نتج عنه الاعتراف بأثر رجعي بالتغيرات في القيمة العادلة لها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق الملكية . كما تم إعادة تبويب بعض الأصول والالتزامات المالية على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك عند توافر الشروط اللازمة لذلك التبويب.
- ترتب على تطبيق التعليمات والمعايير الجديدة أن يتم الاعتراف بجميع المشتقات المالية القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ في الميزانية كما يتم فصل المشتقات المالية الضمنية الموجودة في ذات التاريخ والاعتراف بها في الميزانية ويتم قياس جميع المشتقات المالية بالقيمة العادلة . وبالنسبة لعمليات التغطية ، فيتم تطبيق محاسبة التغطية عن العمليات التي تنطبق عليها شروط محاسبة التغطية في أول يناير ٢٠٠٩، أو لاحقاً لذلك من تاريخ انطباق شروط محاسبة التغطية عليها. وكذا بالنسبة لعمليات التغطية التي كان يستخدمها البنك قبل صدور تعليمات البنك المركزي المصري والمعايير المحاسبية الجديدة ، التي كان يطبق البنك عليها محاسبة التغطية دون توافر شروط محاسبة التغطية عليها، فقد تم تطبيق قواعد إنهاء تطبيق محاسبة التغطية بداية من أول يناير ٢٠٠٩.
- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً منه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهة أو مخصصات فردية. كما ترتب على تغيير طريقة تكوين المخصصات انخفاض المخصصات التي كان يتم تكوينها لبنود بمبلغ ٦ مليون جنيه . وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.
- عند تحديد معدل العائد الفعلي بغرض تطبيق طريقة التكلفة المستهلكة لحساب إيرادات وتكلفة العائد على أدوات الدين، تم تحديد العمولات والأتعاب المرتبطة بعمليات اقتناء أو إصدار أدوات الدين وإضافتها أو خصمها من قيمة الاقتناء/الإصدار بصفتها جزء من تكلفة المعاملة، مما ترتب عليه تغيير معدل العائد الفعلي لتلك الأدوات. ولم يكن عملياً أن يتم تطبيق أثر هذا التغيير المحاسبي بأثر رجعي ، وإنما تم تطبيق ذلك التغيير على أدوات الدين التي تم اقتناؤها أو إصدارها في أو بعد أول يناير ٢٠٠٩. ولم ينتج عن هذا التعديل فروق جوهرية.
- يتم تحديد أدوات الالتزامات المالية المركبة القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ وفصل الجزء الذي يمثل التزاماً وترحيل تكلفة العائد المتعلق به إلى الأرباح المحتجزة في حقوق الملكية للفترة السابقة لذلك التاريخ وترحيل تكلفة العائد التالية لذلك إلى قائمة الدخل ، ويتم فصل الجزء الذي يمثل حقوق ملكية وعرضه ضمن حقوق الملكية .
- يقوم البنك بتقدير التزامات مزايا المعاشات للعاملين بطريقة الوحدة الإضافية المقدرة ( Projected Unit Credit Method ) والاعتراف بالفروق بقائمة الدخل.

- عند تطبيق القواعد المحاسبية الجديدة الخاصة بالاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول عند الاعتماد على معلومات وبيانات منشورة في تقييم عمليات معينة مما ينتج عنه قيمة تختلف عن القيمة التي تم إجراء المعاملة بها ، ويقوم البنك بتأجيل الاعتراف بأرباح/خسائر اليوم الأول للمعاملات وتوزيعها على عمر عقد المعاملة.
- يقوم البنك بتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة بخصوص المدفوعات المبنية على أسهم على تلك النظم اعتباراً من تاريخ سريان تلك الحقوق.
- يتم تطبيق محاسبة الشراء على جميع عمليات الاقتناء ولم ينتج لذلك أثر على القوائم المالية المستقلة للبنك.
- قام البنك بدراسة الأصول التي آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصنيفها ضمن الاستثمارات العقارية باعتبارها من الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في القيمة التي تقاس بها تلك الأصول.
- تم تطبيق قواعد اختبار اضمحلال الأصول غير الملموسة التي ليس لها عمر محدد بداية من أول يناير ٢٠١٠، ولم ينتج عن ذلك اضمحلال خلال السنة .

#### ب- الشركات التابعة والشقيقة

##### ب/١ - الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

##### ب/٢ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت . يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقنتاة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تتعلق مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقنتاة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة تسجل في القوائم المالية المجمعة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالقوائم المالية المجمعة.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيل

##### د- ترجمة العملات الأجنبية

##### د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

##### د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية .

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في تاريخ المركز المالي على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ،



ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع .
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين ) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة ( احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع ) .
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

#### هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات ، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

#### هـ/ ١ - الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية
  - عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق نو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
  - عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .
- لا يتم إعادة تويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تويب أية أداة مالية نقلت من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

## هـ/ ٢ - القروض والمديونيات

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
  - الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة ، أو التي تم تويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
  - الأصول التي يوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها .
  - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

## هـ/ ٣ - الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

- تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة كما حددها البنك المركزي المصري .

## هـ/ ٤ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

## ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يُحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المُستهلكة للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها ، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية

- المتاحة للبيع ، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته ، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترتبة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة .
- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المُبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق . ويتم إعادة التقييم بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-
- 1- في حالة الأصل المالي المُعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العُمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي . ويتم استهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المُستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العُمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
- 2- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.
- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية و التقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.
- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مُشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغيير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغيير في التقدير .
- و- **المقاصة بين الأدوات المالية**
- يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.
- وتعرض بنود اتفاقيات شراء أدون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أدون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالميزانية ضمن بند أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

**ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية**

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
- يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير ميوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
- ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك توييب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها إما مما يلي:
  - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
  - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.
- يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندى للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندى لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

**ز/١ - تغطية القيمة العادلة**

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى.
- ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".
- ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة".

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

**ز/٢ - تغطية التدفقات النقدية**

- يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة".

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتبأ بها، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

### ز/ ٣ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

### ح- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقيم بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان يتم الاستدلال في ذات التاريخ على القيمة العادلة للأداة إستناداً إلى أسعار المعاملات في أسواق مُعلنة أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ويتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة، الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من أن القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الأرباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج، الذي يُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول" ويُدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح.

ويتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق مُعلنة، أو بتحقيقها عند تسوية المعاملة، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة.

### ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضطحة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة .

#### ي- إيرادات الأتعاب و العمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب و العمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقروض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب و العمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها .

#### ك- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

#### ز- اتفاقيات الشراء و إعادة البيع و اتفاقيات البيع و إعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزنة و أوراق حكومية أخرى بالمركز المالي ويتم عرض الالتزام ( اتفاقيات الشراء و إعادة البيع ) مخصوماً من أرصدة أذون الخزنة و أوراق حكومية أخرى بالميزانية. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

#### م- اضمحلال الأصول المالية

##### م/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية . ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة ) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال

أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .

- توقع افلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية.

ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتحدد هذه الفترة بأثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الاخفاق التاريخية .
- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف بعبء اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يتم إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية .

#### م/٢ - الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية الميوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة متاحة للبيع، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل. وخلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيُعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠ % من تكلفة القيمة الدفترية ، ويُعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويُعترف بها في قائمة الدخل ، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يُعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين الميوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الأضمحلال من خلال قائمة الدخل.

#### ٢ - ١٠ - تقييم مشروعات الإسكان

- تتمثل تكلفة الأعمال تحت التنفيذ في قيمة الأراضي المخصصة لمشروعات الإسكان وتكلفة الإنشاءات المقامة عليها وأعباء الاقتراض التي يتم رسملتها خلال فترة الاقتراض وحتى الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال بالإضافة إلى الأعباء الأخرى المتعلقة بها حيث ان بند اعمال تحت التنفيذ يعتبر من الاصول المؤهلة لتحمل تكاليف الاقتراض ويتم التوقف عن رسملة تكلفة الاقتراض بالنسبة للمشروعات التي يتم الانتهاء من كافة الانشطة الجوهرية اللازمة لاعدادها في الاغراض المحددة لها او بيعها للغير
- يتم تقييم الوحدات السكنية التامة بالتكلفة أو القيم العادلة أيهما أقل ويتم التوصل إلى القيم العادلة عن طريق دراسة يتولى إعدادها متخصصين بالبنك ويدرج الناتج عن زيادة التكلفة عن القيم العادلة بقائمة الدخل في بند "قروق تقييم مشروعات البنك السكنية" ، و في حالة حدوث ارتفاع القيم العادلة يتم إضافته إلى قائمة الدخل و ذلك في حدود ما سبق تحميلة علي قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة
- يتم إثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة و يتم إهلاكها بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات أهلاك مناسبة
- اعتباراً من عام ٢٠٠٣ يتم حساب التكلفة وسعر البيع للوحدات السكنية لبعض مشروعات البنك المميزة وذلك حسب تميز الموقع و المساحة لكل وحده سكنية دون التأثير علي القيمة الإجمالية لتكاليف المشروع .

#### ن- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.



### س- الأصول غير الملموسة

#### برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة . وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .  
يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .  
يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

#### الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار إن وجدت .

وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر انتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل .

### ع- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب . وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

- يتم إهلاك الأصول الثابتة (فيما عدا الأراضي) بطريقة القسط الثابت باستخدام معدلات إهلاك مناسبة يتم تحديدها على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل أصل، و يحسب قسط الإهلاك من تاريخ بدء الاستخدام الفعلي وتظهر الأصول الثابتة بالمركز المالي بالصافي بعد خصم مجمع الإهلاك.
- يتم استهلاك مصروفات التحسينات والتجديدات الخاصة بفروع البنك المستأجرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.
- يتم استهلاك التجهيزات والتركيبات على مدى 3 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل\* أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستيعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح ( الخسائر ) ضمن إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

**ف- اضمحلال الأصول غير المالية**

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم الحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة . ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

**ص - الاستئجار**

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

**ق - النقدية وما في حكمها**

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

**ر - المخصصات الأخرى**

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلاي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ولا يتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات ( مصروفات ) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

**ش - عقود الضمانات المالية**

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحمّلها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات( مصروفات ) تشغيل أخرى .

### ت- مزايا العاملين

#### ت/١ - التزامات مزايا التقاعد

يلتزم البنك بسداد مساهمات إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. يتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن العام الذي تستحق فيه وتدرج ضمن مزايا العاملين.

يطبق البنك نظام الاشتراك الطبي المحدد للعلاج الطبي للعاملين الحاليين والمحاليين للتقاعد ويتم تقييم التزام البنك تجاه العاملين وفقاً لهذا النظام وتمثل الالتزامات في القيمة الحالية للالتزامات النظام في تاريخ الميزانية ناقصاً القيمة الحالية لأصوله بما في ذلك التسويات الناتجة عن الأرباح والخسائر الاكتوارية وكذلك تكلفة الخدمة السابقة. ويتم تحديد قيمة تلك الالتزامات سنوياً عن طريق خبير اكتواري مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة ويتم تحديد قيمتها الحالية عن طريق التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية المقدرة وباستخدام معدل الفائدة على السندات الحكومية التي لها آجال تقارب آجال تلك الالتزامات ويتم إدراج تلك الالتزامات ضمن بند التزامات أخرى.

ترحل إلى قائمة الدخل الأرباح أو الخسائر الاكتوارية الناشئة عن التسويات الناتجة من الخبرة، والتغير في الفروض الاكتوارية والتعديل في نظم الخدمات الصحية وذلك على مدار متوسط مدد الخدمة المتبقية للعاملين.

ويتم حساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتخصم تلك الأرباح (وتضاف الخسائر) على قائمة الدخل إذا لم تزيد عن ١٠٪ من قيمة أصول النظام أو ١٠٪ من التزامات المزايا المحددة، أيهما أعلى، وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) عن هذه النسبة يتم خصم (إضافة) الزيادة وذلك في قوائم الدخل على مدار متوسط المتبقي من سنوات العمل.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة مباشرة في قائمة الدخل ببند المصروفات الإدارية، ما لم تكن التغييرات التي أدخلت على شروط النظام مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الاستحقاق). وفي هذه الحالة، يتم استهلاك تكاليف الخدمة السابقة باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الاستحقاق.

#### ت/٢ - المدفوعات المبنية على أسهم

يوجد لدى البنك لائحة مدفوعات مبنية على أساس أسهم تُسدد في شكل أدوات حقوق ملكية. ويتم الاعتراف بالقيمة العادلة للخدمات المقدمة من العاملين في مقابل منح هذه الخيارات ضمن المصروفات الإدارية ويتم تحديد إجمالي المبلغ الذي يتعين تحميله مسرفاً على فترة الاستحقاق بالرجوع إلى القيمة العادلة للخيارات الممنوحة، باستثناء تأثير أية شروط استحقاق غير متعلقة بالسوق، على سبيل المثال، أهداف الربحية، وتدخل شروط الاستحقاق غير المتعلقة بالسوق في الافتراضات حول عدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة. ويقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بمراجعة تقديراته لعدد الخيارات التي يتوقع أن تصبح محل ممارسة، ويتم الاعتراف بأثر تعديلات التقديرات الأصلية، إن وجدت، في قائمة الدخل مع إجراء تسوية مقابلة في حقوق الملكية على مدار فترة الاستحقاق المتبقية.

يتم إضافة المتحصلات المستلمة من العاملين بالصافي بعد خصم أية تكاليف مباشرة للمعاملة إلى رأس المال (بالتقييم الأسمية) وعلاوة الإصدار عند ممارسة حق الخيارات.

### ث- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

#### خ- الإقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

#### ذ- رأس المال

##### ذ/١ - تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الاصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

##### ذ/٢ - توزيعات الأرباح

تُنبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الادارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

#### ظ - أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

### ٣- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم ادارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ متعارف عليها لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات منشورة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

## أ- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والادارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

## ١/١ قياس خطر الائتمان

### - القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في المكونات

التالية:

- احتمالات الاخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للاخفاق.

وتتطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

- يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. ويحدد هذا التقييم علي اساس الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

### فئات التصنيف الداخلي للبنك

مدلول التصنيف	التصنيف
ديون جيدة	١
المتابعة العادية	٢
المتابعة الخاصة	٣
ديون غير منتظمة	٤

- يعتمد المركز المعرض للاخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث.
- وتمثل الخسارة الافتراضية توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

## - أدوات الدين وأدوات الخزنة والأدوات الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأدوات الأخرى ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأدوات الأخرى على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

### ٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

#### - الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري.
  - رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
  - رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .
- وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات ونشاط الإقراض العقاري للأفراد مضموناً. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الخزنة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بحفظه من الأدوات المالية.

#### - المشتقات

- يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم

#### - الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصروح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

#### ٣/١ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ومع ذلك ، فإن اغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييم البنك		٢٠١٠/٣/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال
%	%	%	%
٧٧,٠٨	٥٢	٨٥,٨	٥١,٢
٠,٠٥	--	٠,٠٨	--
٢,٤٩	٠,٣	٠,٣٣	٠,٠١
٢٠,٣٨	٤٧,٧	١٣,٧٩	٤٨,٧٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- تساعد طرق التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما اذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :
- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض او المدين .
  - مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
  - توقع افلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية او إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
  - تدهور الوضع التنافسي للمقرض .
  - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
  - اضمحلال قيمة الضمان .
  - تدهور الحالة الائتمانية .
- تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على اساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على اساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .
- ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي.

#### ٤/١ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

- بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انظمته في السداد.
- ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك

المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة



**البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية**

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨١	٣١٢ ٨١٣ ٥٨٨	خطابات ضمان
--	٥٩٩ ٩٢٢	اعتمادات مستندية
<u>٢٨٦ ٥٢٥ ٢٨١</u>	<u>٣١٣ ٤١٣ ٥١٠</u>	الإجمالي

- وتتق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محافظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:
- ٧٧,١% من محافظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٧٥,٧% في آخر سنة المقارنة .
  - ٧٩,٦% من محافظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال مقابل ٨٦,٨% في آخر سنة المقارنة .
  - القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامه بالمحافظة، تم تغطيتها بضمانات عقارية
  - القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ٨٢٨ ٢٩٩ ٢٧٤ ١ جنيه مقابل ٤٨٤ ٢٩٣ ٨٥٣ جنيه في آخر سنة المقارنة ، وُجد اضمحلال في أقل من ٢٧% منها مقابل ٣٧% في آخر سنة المقارنة

**٥/١ قروض وتسهيلات**

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للعملاء	
٥ ٣٧١ ٨٣٩ ٢٠٦	٤ ٩٧٨ ١٩٨ ٦١٦	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٥٠١ ٠٣١ ٠١٦	٩٢٣ ١٢٤ ٥٩١	متأخرات ليست محل اضمحلال
٣١٥ ٦٨١ ٢٣٩	٣٥١ ١٧٥ ٢٣٧	محل اضمحلال
<u>٦ ١٨٨ ٥٥١ ٤٦١</u>	<u>٦ ٢٥٢ ٤٩٨ ٤٤٤</u>	<b>الإجمالي</b>
(٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠)	(٣٣١ ٣٩٤ ٨٠٣)	<b>يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال</b>
<u>٥ ٨٥٦ ٧٥٤ ٤٦١</u>	<u>٥ ٩٢١ ١٠٣ ٦٤١</u>	<b>الصافي</b>

- بلغ إجمالي عبء اضمحلال القروض والتسهيلات ٣٩٣٨٢٧٠ جنيهه مقابل ٣٥١٤١٤٠ جنيهه عبء اضمحلال عن سنة المقارنة منها ١٠٦٣٣٣٣ جنيهه مقابل ١٣٠٠٢٣٢ جنيهه عن سنة المقارنة يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي البالغ ٢٨٧٤٩٣٧ جنيهه يمثل عبء اضمحلال على أساس المجموعة لمحظة الائتمان. ويتضمن إيضاح ٢١ معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.
- تم خلال السنة زيادة محفظة البنك في القروض والتسهيلات بنسبة ١% نتيجة للتوسع في أنشطة الإقراض ، يقوم البنك بالتركيز على التعامل مع المؤسسات الكبيرة أو بنوك أو أفراد ذوي ملاءة ائتمانية .

**- قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال**

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلي التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

(بالجنيه)		السنة الحالية		
التقييم	جيدة	متابعة عادية	متابعة خاصة	الاجمالي
افراد				
حسابات جارية مدينة	١٣٢ ١٤٣ ١١٧	--	--	١٣٢ ١٤٣ ١١٧
بطاقة ائتمانية	١٠ ٩٤٦ ٨٨٤			١٠ ٩٤٦ ٨٨٤
قروض شخصية	١ ٥٢٩ ٤٢٦ ٦١٩			١ ٥٢٩ ٤٢٦ ٦١٩
قروض عقارية	١ ٣١٧ ٢١٥ ١٥٦			١ ٣١٧ ٢١٥ ١٥٦
اجمالي الافراد	٢ ٩٨٩ ٧٣١ ٧٧٦			٢ ٩٨٩ ٧٣١ ٧٧٦
مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	٤١٢ ٨٧٣ ٣٠٢	١٣٥ ١٢٥ ٣٣٠		٥٤٧ ٩٩٨ ٦٣٢
قروض مباشرة	١٨١ ٥٩٠ ٢٢٩	٣ ٣٧٤ ٣٣٣		٢٠٥ ٩٦٤ ٥٦٢
قروض مشتركة	٢٢٧ ٩٤٦ ٢٥٩			٢٢٧ ٩٤٦ ٢٥٩
قروض اخرى	--			--
اجمالي مؤسسات	٨٢٢ ٤٠٩ ٧٩٠	٣ ٣٧٤ ٣٣٣	١٥٥ ٤٢٢ ٠٥١	٩٨١ ٢٠٦ ١٧٣
قروض مخصصة				
قروض مباشرة	١ ٠٠٧ ٢٦٠ ٦٦٧			١ ٠٠٧ ٢٦٠ ٦٦٧
اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	٤ ٨١٩ ٤٠٢ ٢٣٣	٣ ٣٧٤ ٣٣٣	١٥٥ ٤٢٢ ٠٥١	٤ ٩٧٨ ١٩٨ ٦١٦

- لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحويل .

(بالجنيه)		سنة المقارنة		
التقييم	جيدة	متابعة عادية	متابعة خاصة	الاجمالي
افراد				
حسابات جارية مدينة	١١٠٥٦٢٥٩٠			١١٠٥٦٢٥٩٠
بطاقة ائتمانية	١٢٨٣٤٠٤٩			١٢٨٣٤٠٤٩
قروض شخصية	١٤٧٣٧٢٢١٧٧			١٤٧٣٧٢٢١٧٧
قروض عقارية	١ ٣٢٠ ٤٦٩ ٣٦٨			١ ٣٢٠ ٤٦٩ ٣٦٨
اجمالي الافراد	٢ ٩١٧ ٥٨٨ ١٨٤			٢ ٩١٧ ٥٨٨ ١٨٤
مؤسسات				
حسابات جارية مدينة	٥٠٦ ٤٨٦ ١٩٤	٤٣٢٩٩٩	٢٢٦١٧٩٨	٥٠٩ ١٨٠ ٩٩٢
قروض مباشرة	١٨٦٦٣٥٦٧	٤٣٩٣٤٧٣	١٨٣٣٥٤٦٣	٢٠٩٣٦٤٥٧٤
قروض مشتركة	٢٥٤٣٥٤٢٩٢			٢٥٤٣٥٤٢٩٢
قروض اخرى	--			--
اجمالي مؤسسات	٩٤٧ ٤٧٦ ١٢٤	٤٨٢٦٤٧٢	٢٠٥٩٧٢٦١	٩٧٢ ٨٩٩ ٨٥٨
قروض مخصصة				
قروض مباشرة	١٤٨١٣٥١١٦٥			١٤٨١٣٥١١٦٤
اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	٥ ٣٤٦ ٤١٥ ٤٧٢	٤٨٢٦٤٧٢	٢٠٥٩٧٢٦١	٥ ٣٧١ ٨٣٩ ٢٠٦

**- قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال**

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك. وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي :  
(بالجنيه)

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقة الائتمان	ح.جارية مدينة	الفترة الحالية
--	--	--	--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٩١ ٨٧٣ ٨٩٨	١٧ ١٩٥ ٤٦١	٦٧ ٦٩٥ ٤٥٣	٣ ٤٣٤ ٧٠٢	٣ ٥٤٨ ٢٨٢	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٢٨ ٣٠٩ ٥٠١	١٦ ١٠٧ ٩٣٧	١٢ ٠١٦ ٥٦٥	١٨٥ ٠٠٠	--	متأخرات اكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
١٢٠ ١٨٣ ٣٩٩	٣٣ ٣٠٣ ٣٩٧	٧٩ ٧١٢ ٠١٨	٣ ٦١٩ ٧٠٢	٣ ٥٤٨ ٢٨٢	الاجمالي
٢٤٩ ٧٠٨ ٥٢٧	٢٤٨ ٣٦١ ١٠٣	٣٧٦ ٩٣٣	٨٥٧ ٤٩١	١١٣ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

**مؤسسات**

(بالجنيه)

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	ح.جارية مدينة	الفترة الحالية
--	--	--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٢٢ ٠٢٩ ٥٢٥	٢٠ ١٢٧ ٥٠١	٧٥٧ ٦٧٢	١ ١٤٤ ٣٥٢	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٨٣ ٧١٠ ١٤٤	--	٧٢ ٣٦٣ ٨٤١	١١ ٣٤٦ ٣٠٣	متأخرات اكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
١٠٥ ٧٣٩ ٦٦٩	٢٠ ١٢٧ ٥٠١	٧٣ ١٢١ ٥١٣	١٢ ٤٩٠ ٦٥٥	الاجمالي
١١٣ ٥٩٢ ٠٠٠	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢ ٥٩٢ ٠٠٠	--	القيمة العادلة للضمانات

**قروض مخصصة**

(بالجنيه)

الاجمالي	قروض مباشرة	الفترة الحالية
--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٦٩٧ ٢٠١ ٥٢٣	٦٩٧ ٢٠١ ٥٢٣	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
--	--	متأخرات اكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
٦٩٧ ٢٠١ ٥٢٣	٦٩٧ ٢٠١ ٥٢٣	الاجمالي
١ ٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٤٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

- عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة. وفي الفترات اللاحقة، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

**أفراد**

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقة الائتمان	ح.جارية مدينة	سنة المقارنة
--	--	--	--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٩٤ ٨١٨ ٥٢٦	١٧ ٦٧٢ ٤٢٠	٧٥ ٢٣١ ٢٥٥	١ ٩١٤ ٨٥١	--	متأخرات اكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٤٤ ٦٠٣ ٦٤١	٣١ ٣٠٦ ٧٨٥	١٣ ٠٨٦ ٢٠١	٢١٠ ٦٥٥	--	متأخرات اكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
١٣٩ ٤٢٢ ١٦٧	٤٧ ٩٧٩ ٢٠٥	٨٨ ٣١٧ ٤٥٦	٢ ١٢٥ ٥٠٦	--	الاجمالي
٢٠٠ ٧٣٨ ٨٤٢	١٩٩ ٣٦٠ ١٦٣	٦٦٨ ٩٢٥	٧٠٩ ٧٥٣	--	القيمة العادلة للضمانات



## مؤسسات

(بالجنيه)

الاجمالي	قروض عقارية	قروض مشتركة	قروض مباشرة	ح.جارية مدينة	سنة المقارنة
--	--	--	--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٦٧ ١٣٨ ٨٦٤	--	٢٠ ١٦٧ ٩٣٧	٣٣ ٠٠٠ ٨٣٦	١٣ ٩٧٠ ٠٩٠	متأخرات أكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
٣٢ ١٥٠ ٩٦٣	--	--	٣٢ ١٥٠ ٩٦٣	--	متأخرات أكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
٩٩ ٢٨٩ ٨٢٧	--	٢٠ ١٦٧ ٩٣٧	٣٢ ١٥١ ٧٩٩	١٣ ٩٧٠ ٠٩٠	الاجمالي
١١٤ ٩٦٨ ٠٠٠	--	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٨٢ ٥٩٢ ٠٠٠	١ ٣٧٦ ٠٠٠	القيمة العادلة للضمانات

## قروض مخصصة

(بالجنيه)

الاجمالي			قروض مباشرة		سنة المقارنة
--	--	--	--	--	متأخرات حتى ٣٠ يوما
٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	--	--	٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	--	متأخرات أكثر من ٣٠ الى ٦٠ يوما
	--	--		--	متأخرات أكثر من ٦٠ الى ٩٠ يوما
٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	--	--	٢٦٢ ٣١٩ ٠٢٢	--	الاجمالي
٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	--	٥٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠	--	القيمة العادلة للضمانات

## - قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

## • قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات ٢٣٧ ١٧٥ ٣٥١ جنيهه مقابل ٢٣٩ ٦٨١ ٣١٥ جنيهه في آخر سنة المقارنة .

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض :

الضمانات	قروض ٢٠٠٩/١٢/٣١	الضمانات	قروض ٢٠٢٠/٣/٣١	التقييم
				أفراد
١ ١٣٨ ٥٠٠	٣ ٢٨١ ٣٤٢	١ ٢١٩ ٧٠٠	٣ ٦٣٨ ٢٩٦	حسابات جارية مدينة
٧٧ ٦٧٠	١١ ٠٨٢ ٢٧٠	--	٦٧ ٦٦٨	بطاقات ائتمانية
٢ ١٧٧ ٠٣٤	٦٩ ٦٨٨ ٧٩٠	٢ ١٣١ ٢٤٨	٧٩ ٨٧١ ٤٣٩	قروض شخصية
١٢٢ ٩٢١ ٦٧٢	٣٦ ٣٣٧ ٦٢٥	٢٢٦ ٧٦٩ ٠٤٩	٧٥ ٣٥٨ ٦٥٩	قروض عقارية
١٢٦ ٣١٤ ٨٧٦	١٢٠ ٣٩٠ ٠٢٧	٢٣٠ ١١٩ ٩٩٧	١٥٨ ٩٣٦ ٠٦٢	اجمالي الأفراد
				مؤسسات
٢٤ ٢٩٤ ٦٢٠	١٤٢ ١٢٧ ٥١٤	٦ ٩٥٠ ٩٧٠	١٣٩ ٧٢٠ ١٩٣	حسابات جارية مدينة
٥١ ٥٨٢ ٢٨٢	٥٣ ١٦٣ ٦٩٨	٤٧ ٦٣٤ ٥٥٠	٥٢ ٥١٨ ٩٨٢	قروض مباشرة
--	--	--	--	قروض مشتركة
--	--	--	--	قروض أخرى
٧٥ ٨٧٦ ٩٠٢	١٩٥ ٢٩١ ٢١٢	٥٤ ٥٨٥ ٥٢٠	١٩٢ ٨١٤ ٥٩٢	اجمالي مؤسسات
--	--	--	--	قروض مخصصة
--	--	--	--	قروض مباشرة
٢٠٢ ١٩١ ٧٧٨	٣١٥ ٦٨١ ٢٣٩	٢٨٤ ٧٠٥ ٥١٧	٣٥١ ١٧٥ ٢٣٧	اجمالي القروض والتسهيلات للعملاء

## - قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة على مؤشرات أو معايير تشير إلى أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء على الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة. ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة على القروض طويلة الأجل ، خاصة قروض تمويل العملاء. وقد بلغت القروض التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٦٦٨ ٧٠٥ ٧٤ جنيه

### ٨/١ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال عام ٢٠٠٩ بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات تتمثل في مباني بلغت قيمتها في تاريخ المركز المالي ١٠٠٤٠٠٠ جنيه واصول منقولة ٢٥٠٠٠ جنيه

- يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الاستثمارات العقارية بالمركز المالي. ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً تنفيذ لتعليمات البنك المركزي المصري بالتخلص من تلك الاصول خلال فترة محددة.

### **ب-خطر السوق**

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوي الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في ادارة المخاطر بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتتشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

### **ب/٣ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية**

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية . ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

## تركيز خطر العملة علي الأدوات المالية

(المعادل بالجنيه المصري)

الإجمالي	عملات أخرى	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي	جنيه مصري	في نهاية السنة الحالية
						<b>الأصول المالية</b>
						نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
١٠٧٤٣٥٨٠٠٠	٨٨١٠٠٠	٩٠٥٠٠٠	٥٨٢٠٠٠٠	٣٣٥٧٢	١٠٣٣١٨٠٠٠٠	أرصدة لدى البنوك
٢١٦٦٨٨٠٠٠	١١٠٨٠٠٠	٢٠٩٩٠٠٠	٥٩٣٦٣٠٠٠	٩٤٠٦٧٠٠٠	٦٠٠٥١٠٠٠	أذون الخزانة وأوراق حكومية
١١٧٠٧٢٥٠٠٠	--	--	--	--	١١٧٠٧٢٥٠٠٠	أصول مالية بغرض المتاجرة
٤١٨٩٥٤٠٠٠	--	--	--	--	٤١٨٩٥٤٠٠٠	قروض وتسهيلات للعملاء
٦٢٥٢٤٩٨٠٠٠	--	--	--	١٩٣٨٩٠٠٠	٦٢٣٣١٠٩٠٠٠	<b>استثمارات مالية:</b>
٤٦١٠٧٠٠٠	--	--	--	--	٤٦١٠٧٠٠٠	- متاحة للبيع
٩٦١٦٣٥٠٠٠	--	--	--	--	٩٦١٦٣٥٠٠٠	- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
٧٥٠٧٠٤٠٠٠	--	--	--	--	٧٥٠٧٠٤٠٠٠	استثمارات في شركات تابعة وشقيقه
١٣٢١٠٠٠٠٠	--	٩٤٠٠٠	٤٠٠٠	--	١٣١٧٧١٨٠٠٠	أصول مالية أخرى
<u>١٢٢١٢٦٦٩٠٠٠</u>	<u>٢١٥٧٠٠٠</u>	<u>٣٠٩٨٠٠٠</u>	<u>٦٥١٨٧٠٠٠</u>	<u>١٥٠٠٤٤٠٠٠</u>	<u>١١٩٩٢١٨٣</u>	<b>إجمالي الأصول المالية</b>
						<b>الالتزامات المالية</b>
٦٢٣٠٠٠	--	--	٥١٠٠٠	٥٧٢٠٠٠	--	أرصدة مستحقة للبنوك
٧٣٦٦١٠٦٠٠٠	١١٩٩٠٠٠	٣٠٠٤٠٠٠	٦١٠٢٥٠٠٠	١١٦٢٢٨٠٠٠	٧١٨٤٦٥٠٠٠٠	ودائع للعملاء
١٧٨٥٩٠٣٠٠٠	--	--	--	--	١٧٨٥٩٠٣٠٠٠	قروض أخرى
٣٠٦٠٠٣٧٠٠٠	٥٦١٠٠٠	٨٩٠٠٠	٣٥١٦٠٠٠	٨٨٨٩٠٠٠	٣٠٤٦٩٨٢٠٠٠	التزامات مالية أخرى
<u>١٢٢١٢٦٦٩</u>	<u>١٧٦٠٠٠٠</u>	<u>٣٠٩٣٠٠٠</u>	<u>٦٤٥٩٢٠٠٠</u>	<u>١٢٥٦٨٩٠٠٠</u>	<u>١٢٠١٧٥٣٥٠٠٠</u>	<b>إجمالي الالتزامات المالية</b>
--	٣٩٧٠٠٠	٥٠٠٠	٥٩٥٠٠٠	٢٤٣٥٥٠٠٠	(٢٥٣٥٢٠٠٠)	<b>صافي المركز المالي للميزانية</b>
--	--	--	--	--	--	<b>ارتباطات متعلقة بالائتمان</b>
						<b>في نهاية سنة المقارنة</b>
<u>١١١٦٤٥٢٢٠٠٠</u>	<u>٣٠١٢٠٠٠</u>	<u>٢٦٩٣٠٠٠</u>	<u>٦١٣٩١٠٠٠</u>	<u>١٤٠٩٣٤٠٠٠</u>	<u>١٠٩٥٦٤٩٢٠٠٠</u>	<b>إجمالي الأصول المالية</b>
<u>١١١٦٤٥٢٢٠٠٠</u>	<u>٢٤٧٥٠٠٠</u>	<u>٢٥٤٢٠٠٠</u>	<u>٥٩١٧٣٠٠٠</u>	<u>١٢٥٤٩٩٠٠٠</u>	<u>١٠٩٧٤٨٣٣٠٠٠</u>	<b>إجمالي الالتزامات المالية</b>
--	٥٣٧٠٠٠	١٥١٠٠٠	٢٢١٨٠٠٠	١٥٤٣٥٠٠٠	(١٨٣٤١٠٠٠)	<b>صافي المركز المالي للميزانية</b>
--	--	--	--	--	--	<b>ارتباطات متعلقة بالائتمان</b>

### ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها. ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

#### - إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة لجنة الأصول والإلتزامات. بالبنك ما

يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. ويتواجد البنك في أسواق المال لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
  - الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
  - مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.
  - إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض .
- لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم لجنة الأصول والإلتزامات أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوي ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

#### - منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الخزانة بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والأجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك. بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الإلتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى .

#### أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها . ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه.

#### - قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدى البنوك . وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

#### - قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة.

#### - استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها . ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة. وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة.

#### - المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد ، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد ، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب. ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه.

#### هـ - إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية ، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة البنك المركزي المصري يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي



ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%.
- وتخضع فروع البنك لقواعد الاشراف المنظمة للأعمال المصرفية في مصر.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

**الشريحة الأولى:** وهي رأس المال الأساسي، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة)، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

**الشريحة الثانية:** وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الاساسى وألا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعها الخارجية خلال السنتين الماضيتين. ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى نهاية هاتين السنتين .



٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
جنيه	جنيه
٦٧٠ .٠٠٠ .٠٠٠	٦٧٠ .٠٠٠ .٠٠٠
١٠٢ .٠٠٠ .٠٠٠	١٢٢ .٠٠٠ .٠٠٠
٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	٣٦ ٣٢٩ .٠٩٤
٢٠ .٠٢٤ ٦٧١	٢٠ ١٩٥ ٤٢٢
٢٢ ٧٦١ ٨٩٦	١٦ .٠٣٢ ٩١٨
<u>٨٢١ ٤٣٠ ٣٤٤</u>	<u>٨٦٤ ٥٥٧ ٤٣٤</u>
٨٤ ٣٥٥ .٠٠٠	٨٧ ٧٧٠ .٠٠٠
<u>٨٤ ٣٥٥ .٠٠٠</u>	<u>٨٧ ٧٧٠ .٠٠٠</u>
٩٠٥ ٧٨٥ ٣٤٤	٩٥٢ ٣٢٧ ٤٣٤

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
جنيه	جنيه
٦ ٦٠٩ ٥٧٨ .٠٠٠	٦ ٨٩٠ ٥٠٦ .٠٠٠
<u>١٣٨ ٨٤٧ .٠٠٠</u>	<u>١٥٢ ٦٤٢ .٠٠٠</u>
٦ ٧٤٨ ٤٢٥ .٠٠٠	٧ .٠٤٣ ١٤٨ .٠٠٠
<u>١٣,٤٢</u>	<u>١٣,٥٢</u>

**رأس المال**  
**الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)**  
 أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة )  
 الاحتياطي العام  
 الاحتياطي القانوني  
 احتياطات أخرى  
 الأرباح المحتجزة  
**إجمالي رأس المال الأساسي**  
**الشريحة الثانية (رأس المال المساند)**  
 ما يعادل مخصص المخاطر العامة  
 قروض / ودائع مساندة  
 ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية  
 للاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ  
 الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة  
**إجمالي رأس المال المساند**  
**إجمالي رأس المال**

**الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر:**  
 الأصول داخل الميزانية  
 الالتزامات العرضية  
**إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر**  
**معيار كفاية رأس المال (%)**

#### ٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

#### أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

### ب- اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التدفقات المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع، أو التغيرات في التكنولوجيا.

### ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً.

### د- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشنقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية. ولاتخاذ هذا القرار، يقوم البنك بتقييم النية والفترة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق. وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق، عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع. وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

### هـ- ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل في عدد من الدوائر الضريبية بالنسبة لفروع البنك مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.



## مصروفات الأتعاب والعمولات :

أتعاب أخرى مدفوعة

٨٤٧ ٥٦٩	١ ١٣١ ٣٧٠
٨٤٧ ٥٦٩	١ ١٣١ ٣٧٠
١٢ ٧١٨ ٧٣٨	١٥ ٥١٤ ٥٧٢
٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>
٥٨٢ ٤٩٠	٦٩ ٩٩٥
--	٢٥٩ ١٣١
--	١٥ ١٧٤ ٦٩٨
٥٨٢ ٤٩٠	١٥ ٥٠٣ ٨٢٤

## الصافى

٨- توزيعات أرباح :

أوراق مالية بغرض المتاجرة

أوراق مالية متاحة للبيع

شركات تابعة وشقيقة

٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>
١ ٣٢٣ ٦١٠	١ ٠١٣ ٧٣٩
٦١٠ ٤٧٦	٣٥٣ ٤٥٣
٦ ٢٢٨ ١٣١	١٨ ٤٥٧ ٢٢٣
٨ ١٦٢ ٢١٧	١٩ ٨٢٤ ٤١٥

٩- صافى دخل المتاجرة

عمليات النقد الأجنبى :

- أرباح التعامل فى العملات الأجنبية

أدوات دين بغرض المتاجرة

أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة

٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>
٨٩ ٤٣٠ ٨٩١	٣٢ ٧٥٣ ١٧٨
(٦٦ ١١٩ ٠١٠)	(١٨ ١٠٠ ٨٣٩)
٢٣ ٣١١ ٨٨١	١٤ ٦٥٢ ٣٣٩
٦ ٣٩٤ ٤٨٣	٧ ٩٠٥ ٥٩٩
٢٩ ٧٠٦ ٣٦٤	٢٢ ٥٥٧ ٩٣٨

١٠- ارباح مشروعات البنك الاسكانية

مبيعات وحدات اسكان

تكلفة الوحدات المباعه

مجمل ربح الوحدات

ايرادات اسكان اخرى

٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١
<u>حنيه</u>	<u>حنيه</u>
٣٥ ٩٩٤ ١١٨	٤٥ ٣٨١ ٠٠٦
٢ ١٦٦ ٥٥٤	٢ ٤٥٥ ٦٠٦
١ ١٦٤ ٢٠٦	١ ١٩٠ ٧٠٥
٢٠ ١٧٨ ٨٠٤	٢٧ ٥٩٩ ٤٥٤
٥٩ ٥٠٣ ٦٨٢	٧٦ ٦٢٦ ٧٧١

١١- مصروفات إدارية

تكلفة العاملين

أجور ومرتبات

تأمينات اجتماعية

تكلفة مزايا التقاعد

مصروفات إدارية أخرى

٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	١٢- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤٤٨ ٨٤٨	١٣٦ ٠٤٩	رد مخصصات أخرى
٥٥٧ ٥٤٦	٢ ١٧٣ ٣٤٦	أخرى
<u>١ ٠٠٦ ٣٩٤</u>	<u>١٢ ٤٤١ ٨٩٥</u>	
٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	١٣- (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر الائتمان
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	قروض وتسهيلات للعملاء
٢٨ ٨٦٥ ٤٥٥	(٣ ٩٣٨ ٢٧٠)	
<u>٢٨ ٨٦٥ ٤٥٥</u>	<u>(٣ ٩٣٨ ٢٧٠)</u>	
٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	١٤- مصروفات ضرائب الدخل
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الضرائب الحالية
--	(٢ ٧٥٢ ٩٤٨)	الضرائب المؤجلة
١٢٤ ٧٨٧	١٨٨ ٥٣١	
<u>١٢٤ ٧٨٧</u>	<u>(٢ ٥٦٤ ٤١٧)</u>	

تختلف الضرائب على أرباح البنك عن القيمة التي تنتج عن تطبيق معدلات الضرائب السارية كالتالي :

القيمة بالجنيه

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الربح قبل الضرائب
٢٥٣ ١٨٨ ٦٢٥	٧٦ ٠٥٢ ٥٣٧	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب ٢٠%
٥٠ ٦٣٧ ٧٢٥	١٥ ٢١٠ ٢٠٧	إيرادات غير خاضعة للضريبة
٤٦ ٨٦١ ١٢٤	٧٢ ٦٦٠ ٢٢٢	مصروفات غير معترف بها ضريبيا
٩٦ ٠٢٥ ٨٩٢	٩ ٤٢٩ ٧٧٠	تسويات ضريبية تخص أعوام سابقة + (-)
(١٠٥ ٣٧٧ ٥٦٣)	--	مصروفات ضرائب الدخل
١٩ ٣٩٥ ١٦٦	٢ ٥٦٤ ٤١٧	

### ١٥- نصيب السهم في الربح (الأساسي)

يُحسب نصيب السهم في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة بعد استبعاد متوسط الأسهم التي أعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة .

٢٠٠٩/٣/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
١٠٧ ٨٧٥ ٧٥٥	٧٣ ٤٨٨ ١٢٠	صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
١,٠٦	١,٠١	نصيب السهم الأساسي في الربح ( بالجنيه )
٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	١٦- نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
جنيه	جنيه	نقدية
١٥٨ ٣٢٤ ٢٣١	٢١٠ ٤٣٧ ٣٤٨	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٥٧٣ ٣٦٧ ٣٦٢	٥٦٣ ٩٢٢ ١٧٨	
٧٣١ ٦٩١ ٥٩٣	٧٧٤ ٣٥٩ ٥٢٦	
٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	١٧- أرصدة لدى البنوك
جنيه	جنيه	حسابات جارية
١٦ ٢٧٩ ٧٩٨	٢٥ ٧٨٩ ٥٥٤	ودائع
٥٤٩ ٧١٥ ١٠٠	٤٩٠ ٨٩٨ ٤٥٢	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
--	--	
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
--	٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	بنوك محلية
٤٥٨ ٦٣٨ ٥٤٦	١٠٤ ٤٧٢ ٣٥٣	بنوك خارجية
١٠٧ ٣٥٦ ٣٥٢	١١٢ ٢١٥ ٦٥٣	
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	أرصدة بنون عائد
١٦ ٢٧٩ ٧٩٨	٢٥ ٧٨٩ ٥٥٤	ارصدة ذات عائد متغير
--	--	ارصدة ذات عائد ثابت
٥٤٩ ٧١٥ ١٠٠	٤٩٠ ٨٩٨ ٤٥٢	
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	ارصدة متداولة
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	ارصدة غير متداولة
--	--	
٥٦٥ ٩٩٤ ٨٩٨	٥١٦ ٦٨٨ ٠٠٦	

### ١٨- أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٣/٣١ جنيه
٨٦٢ ٨٢٥ ٠٠٠	١ ١٧٠ ٧٢٥ ٠٠٠
<u>٨٦٢ ٨٢٥ ٠٠٠</u>	<u>١ ١٧٠ ٧٢٥ ٠٠٠</u>

أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

وتتمثل أذون الخزانة في

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٣/٣١ جنيه
٧٢٤ ٨٢٥ ٠٠٠	٥٩٦ ٢٧٥ ٠٠٠
١٣٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٧٤ ٤٥٠ ٠٠٠
(١١ ٤٩٧ ٦٧٩)	(٢٣ ٦٩٦ ١٢٢)
<u>٨٥١ ٣٢٧ ٣٢١</u>	<u>١ ١٤٧ ٠٢٨ ٨٧٨</u>

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوماً  
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوماً

عوائد لم تستحق بعد

إجمالي

### ١٩- أصول مالية بغرض المتاجرة

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٣/٣١ جنيه
٧ ٠٧٧ ٣٣٧	٢٩ ١٠٤ ٥٥٦
<u>٨٠ ٧٨٦ ٨١١</u>	<u>٩٢ ٦١٣ ٠٨٦</u>

أدوات دين

- أدوات دين أخرى

أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية:

- أسهم شركات محلية

إجمالي أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية:  
- وثائق صناديق استثمار

- محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير

٦٧ ٠١٩ ٠٠٠	٦٨ ٧٤٣ ٢١٠
<u>٢٣١ ٨٤١ ٩٦٨</u>	<u>٢٢٨ ٤٩٢ ٧٠٦</u>
<u>٢٩٨ ٨٦٠ ٩٦٨</u>	<u>٢٩٧ ٢٣٥ ٩١٦</u>
<u>٣٨٦ ٧٢٥ ١١٦</u>	<u>٤١٨ ٩٥٣ ٥٥٨</u>

إجمالي أدوات حقوق الملكية غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية

إجمالي الأصول المالية بغرض المتاجرة



٢١ - قروض وتسهيلات للعملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٣/٣١ جنيه	
١١٣ ٨٤٣ ٩٣٢	١٣٩ ٣٢٩ ٦٩٥	أفراد
٢٦ ٠٤١ ٨٢٤	١٤ ٦٣٤ ٢٥٤	حسابات جارية مدينة
١ ٦٣١ ٧٢٨ ٤٢٣	١ ٦٨٩ ٠١٠ ٠٧٦	بطاقات ائتمان
٦٣٣ ٤٨٣ ٦٥٢	٦٦٥ ٢٣٠ ٦١٣	قروض شخصية
		قروض عقارية
<u>٢ ٤٠٥ ٠٩٧ ٨٣١</u>	<u>٢ ٥٠٨ ٢٠٤ ٦٣٨</u>	اجمالي
		مؤسسات شاملا القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٧٥٢ ٨٥٣ ٦٣٠	٧٠٠ ٢٠٩ ٤٧٩	حسابات جارية مدينة
٣٢٧ ٦٨٠ ٠٧١	٣٣٠ ٩٠١ ٧٧٩	قروض مباشرة
٢٧٤ ٥٢٢ ٢٢٩	٢٤٨ ٠٧٣ ٧٦٠	قروض مشتركة
٢ ٤٢٨ ٣٩٧ ٧٠٠	٢ ٤٦٥ ١٠٨ ٧٨٨	قروض أخرى
<u>٣ ٧٨٣ ٤٥٣ ٦٣٠</u>	<u>٣ ٧٤٤ ٢٩٣ ٨٠٦</u>	اجمالي
٦ ١٨٨ ٥٥١ ٤٦١	٦ ٢٥٢ ٤٩٨ ٤٤٤	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
(٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠)	(٣٣١ ٣٩٤ ٨٠٣)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
<u>(٦٥ ١٣٠ ٥٥٧)</u>	<u>(٥٥ ٥٣٠ ٩٥٠)</u>	فوائد مجنبه
<u>٥ ٧٩١ ٦٢٣ ٩٠٤</u>	<u>٥ ٨٦٥ ٥٧٢ ٦٩١</u>	

مخصص خسائر الاضمحلال  
تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٠/٣/٣١ جنيه	
٣٣٠ ٢٢٧ ٠٠٠	٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠	الرصيد في اول السنة المالية
٣ ٥١٤ ١٤٠	٣ ٩٣٨ ٢٧٠	عبء الاضمحلال
(١ ٩١٦ ٦٦٢)	(٥ ٣٧٧ ٢١٤)	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
—	١ ٠١٧ ٢٣١	مبالغ مستردة خلال السنة
(٢٧ ٤٧٨)	١٩ ٥١٦	فروق تقييم عملات اجنبية
<u>٣٣١ ٧٩٧ ٠٠٠</u>	<u>٣٣١ ٣٩٤ ٨٠٣</u>	الرصيد في اخر الفترة المالية



٢٠٠٩/٣/٣١  
جنيه

٢٠١٠/٣/٣١  
جنيه

٢٤ - استثمارات مالية

استثمارات مالية متاحة للبيع  
أدوات دين - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في السوق
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة
- مدرجة في السوق
- غير مدرجة في السوق

٤٦ ١٠٦ ٧٦٨

٤٦ ١٠٦ ٧٦٨

٤٦ ١٠٦ ٧٦٨

٤٦ ١٠٦ ٧٦٨

إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع

استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

أدوات دين - بالتكلفة المستهلكة :  
- مدرجة في السوق

٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥

٩٥١ ٦٣٥ ٢٣٧

١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥

٩٦١ ٦٣٥ ٢٣٧

أدوات وثائق صناديق الاستثمار المنشأ طبقاً للنسب المقررة  
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣

١ ٠٠٧ ٧٤٢ ٠٠٥

إجمالي استثمارات مالية

٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥

٩٥١ ٦٣٥ ٢٣٧

أرصدة متداولة

٥٦ ١٠٦ ٧٦٨

٥٦ ١٠٦ ٧٦٨

أرصدة غير متداولة

٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣

١ ٠٠٧ ٧٤٢ ٠٠٥

٧٢٩ ١٦٤ ٤٥٥

٩٥١ ٦٣٥ ٢٣٧

أدوات دين ذات عائد ثابت

--

--

أدوات دين ذات عائد متغير

الإجمالي	(القيمة بالجنيه) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استثمارات مالية متاحة للبيع	
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	الرصيد في أول يناير ٢٠١٠
٢٢٢ ٤٧٠ ٧٨٢	٢٢٢ ٤٧٠ ٧٨٢	--	إضافات
١ ٠٠٧ ٧٤٢ ٠٠٥	٩٦١ ٦٣٥ ٢٣٧	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	الرصيد في ٢٠١٠/٠٣/٣١
٧٤٣ ٤٩٨ ٩١٤	٦٧٩ ٧٤٧ ٨٠٧	٦٣ ٧٥١ ١٠٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩
١٥٦ ٩٢٥ ٣٦٢	١٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٩٢٥ ٣٦٢	إضافات
١٠٦ ٠٨٢ ٧٣٥	٩٥ ٥٨٣ ٣٥٢	١٠ ٤٩٩ ٣٨٣	استيعادات (بيع / استرداد)
٩ ٠٧٠ ٣١٨	--	٩ ٠٧٠ ٣١٨	عبء خسائر الأضمحلال
٧٨٥ ٢٧١ ٢٢٣	٧٣٩ ١٦٤ ٤٥٥	٤٦ ١٠٦ ٧٦٨	الرصيد في آخر السنة المالية

٢٥- استثمارات في شركات تابعة وشقيقه

في ٢٠١٠/٠٣/٣١

نسبة المساهمة	أرباح/(خسائر) الشركة	ايرادات الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة
%	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٩.٠%	٢ ٣٤٦ ٦٨٧	٣ ٨٢٧ ٢٨٦	٩ ١١٠ ٤٣٩	٣١٩ ٧٧٧ ١٠٨
٦.٠%	٥ ٠٠٧ ٥٨٠	٩ ٢٥٨٨ ٠٤٠	٤٠٢ ٢٥٨ ٣١٨	٦١٠ ٢٥٦ ٦٩٦
١٥.٧%	٢٦ ٨٨٠	٩٤٠ ٠٣٩	٤١٤ ٣٣٤	٦ ٧٢٠ ٠١٨
٢٤%	١٥١ ٨٥٧	٢٤٠ ٩٦٠	١٠ ٥٠٠	١٠ ٢٢٤ ٦٩٣
٣٩%	٥٢٣ ٣١٩-	١ ٢٢١ ٥٦٨	٢ ٧٣٩ ٣٦١	١٢ ٥٢٣ ٣٠٥
٣٠%	١٣ ٤٩٦ ٠٢٠-	٣ ٦٩٨ ٤١٦	٦ ٠٩١ ٨٩٧ ٣١٢	٦ ٣٥٢ ٤٥٤ ١٧٧

أولاً: شركات تابعة

الشركة القابضة للاستثمار والتعمير  
شركة التعمير والاسكان للاستثمار  
العقارى

ثانياً: شركات شقيقة

شركة التعمير لإدارة الاصول  
شركة التعمير لصناديق الاستثمار  
العقارية  
التعمير للترويج المالى والعقارى  
شركة داماك العقارية للتطوير

نسبة المساهمة	أرباح/(خسائر) الشركة	ايرادات الشركة	التزامات الشركة ( بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	اخر سنة المقارنة
%	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٩.٠%	١٠ ٩٧٤ ١٥٥	١٤ ١٤٨ ٥٣٦	٥ ٣٥٤ ٥٨٦	٣٢١ ٢٣٩ ٠٣٠	
٦.٠%	١٨ ٢٢٣ ٤٤٧	٣٥ ٣٦٩ ٥٧٢	٣٩٠ ٣٢١ ٩٣٤	٦٠٩ ٣٤٣ ٠٧٠	
٣٥%	٤ ٥٥٩ ٧٢٣	١٥٦ ١٢٩ ٧٠٤	٦١ ٣٩٣ ٨٥٩	٧٩ ٧٤٦ ٤٤٤	
٢٤.٨%	٢٢ ٢٨٥ ١٢٠	٤٨ ٠٢٩ ٨٠٧	٢٠٩ ٦٨٢ ٩٧٩	٦٥٦ ١٣٥ ٥٥٠	
١٥.٧%	٣٥٢ ٠٠٥	٣ ٢٤١ ٧٨٦	٣٣٠ ٠٨٩	٦ ٦٠٨ ٨٩٣	
٣٩%	١ ١٢١ ٩٥٥	٨ ٣٥٨ ٣١٩	٢ ٣٢١ ٥٠٥	٥ ٥٦٨ ٣٦٢	
٢٤%	٥٦٢ ٣٣٦	١ ٨٦٤ ٧٢٥	٢٥ ٥٠٠	١٠ ٥٨٧ ٨٣٦	
٣٩%	٩٢٣ ٤٨٩	٦ ٢٨٥ ٣٨٠	٢ ٥٤٤ ٧٨٩	١٣ ٤٦٨ ٢٧٨	
٣٠%	(٢٧٣٢٢٢٨٢)	١ ٧٤٩ ٢٩٥	٦ ٣١٣ ٤٨٤	٦ ٢٨٠ ٥٧٦	
	٣١ ٦٧٩ ٩٤٨	٢٧٥ ١٧٧ ١٢٤	٦٧٨ ٢٨٨ ٧٢٥	١ ٧٠٨ ٩٧٨ ٠٣٩	الاجمالي

**٢٦- مشروعات الإسكان (بعد خصم المخصص)**

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٨٢ ١٢١ ٠٤١	٨٢ ١٢١ ٠٤١	اراضى مخصصة لمشروعات الاسكان
١٧١ ٢٢٤ ٢٨٩	٢٢٥ ١٥٩ ٨٨٦	اعمال تحت التنفيذ
١٢٣ ١٨٣ ٢٢٥	١٠٥ ٥٤٩ ٢٦٤	اعمال تامه
(٢ ٠٥٠ ٩٢٥)	(٢ ٠٥٠ ٩٢٥)	مخصص مشروعات الاسكان
<u>٣٧٤ ٤٧٧ ٦٣٠</u>	<u>٤١٠ ٧٧٩ ٢٦٦</u>	الاجمالى

- تم الانتهاء من توقيع عقود الاراضى المخصصة لمشروعات الاسكان باسم البنك فى المدن الجديدة
- تتضمن اعمال تحت التنفيذ مبلغ ٣,٤مليون جنيه قيمة تكاليف الاقتراض التى قام البنك بتحميلها على اعمال تحت التنفيذ بمعدل عائد ٨,٥%

**- استثمارات عقارية**

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٤ ٤٦٠ ٦٤٣	١٥ ٧٠٢ ٨٠٩	صافى القيمة الدفترية اول المدة
١١ ٥٢٠ ١٣٩	١ ٢٨٧ ٧٣٦	اضافات
---	---	استبعادات
(٢٧٧ ٩٧٣)	(١١٣ ٥٤١)	اهلاك
<u>١٥ ٧٠٢ ٨٠٩</u>	<u>١٦ ٨٧٧ ٠٠٤</u>	صافى القيمة الدفترية اخر المدة

- بلغت قيمة الاستثمارات العقارية مبلغ ١٦,٩مليون جنيه عبارة عن ٤٤ وحدة ومحل مؤجر لشركات البنك والغير بعقود ايجار يتم تجديدها فى نهاية كل عقد وتم قيد تلك الوحدات بالقوائم المالية ببند الاستثمارات العقارية وتم احتساب قسط اهلاك بنسبة ٢,٥% لمباني الوحدات المؤجرة وتم تحميله على قائمة الدخل فى ٢٠١٠/٣/٣١

**٢٧- أصول أخرى**

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٧٥ ٧٥٠ ٩٣٢	١٣٩ ٥٦٩ ٧٤٤	الايرادات المستحقة
٨٩٨ ٤٧٥	٧٨ ٥٤٢	المصروفات المقترنة
١٩٣ ٩٦٩ ٥٦٠	٢٠٤ ٦١٣ ٠١٢	دفعات مقترنة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١ ٩٠٥ ٢٨٧	٩ ٤٦٧ ١٤٢	التأمينات والعهد
١٠١ ٣٧٩ ٦٨٨	٦١ ٢٧١ ٤٤٧	أخرى
<u>٣٧٣ ٩٠٣ ٩٤٢</u>	<u>٤١٤ ٩٩٩ ٨٨٧</u>	الاجمالى

٢٨ - أصول ثابتة

الاجمالي	تجهيزات	اثاث	الات ومعدات	وسائل نقل	مباني وتشاعات	اراضى	الرصيد فى أول السنة المالية السابقة
١٨٩.٢١٤٣٣	—	١٧٤٧٨٨٢٢	٦٢.٥٢.٧٢	٧٧٩٤٥٩٦	٩٤١٣.٠١٤	٧٥٦٥٩٢٩	التكلفة
١.٨٧٩٥.٦٧		١٠.٣٢٢٢٦	٤٦.٧٢٩٤٣	٦٦٧١٥.١	٤٦.١٨٣٩٧	٧٥٦٥٩٢٩	مجمع الاهلاك
٨.٢٢٦٣٦٦		٧٤٤٦٥٩٦	١٥٩٧٩١٢٩	١١٢٣.٩٥	٤٨١١١٦١٧	٧٥٦٥٩٢٩	صافى القيمة الدفترية فى أول السنة المالية السابقة
٢٩٥.٤٢٣.	٣٩٥٣٦٦٦	٣١٢٢٦٦٥	١٧٩٢٣٢٧٦	١١١٩٨٢٩	١٧٤١٥٥.	١٦٤٣٢٤٤	اضافات
٣.٥٧١١٩		٥٢٥٢٢٥	٢٢٨٧٨٢١	١٣٩.٧٣	١.٥٠٠٠		استبعادات
١٤٢٩٨٤٧٥	١.١٨٣٩٩	٨١٩١٣٥	٧٦٢.٥٤٥	٣٥٥٧٣٩	٤٤٨٤٦٥٧		تكلفة اهلاك
							مخصص خسائر
							الاضمحلال
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٣٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.١	٢٣٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.	٩٢.٩١٧٣	صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة المالية السابقة
٢١٤٤٥.١٤٥	٢٩٣٥٢٦٧	٢.٠٧٦٢٦٢	٧٧٦٨٧٥٢٧	٨٧٧٥٣٥٢	٩٥٧٦٦٥٦٤	٩٢.٩١٧٣	الرصيد فى أول الفترة المالية الحالية
١٢٢.٧٥١٤٣		١.٥٨١٣٦١	٥٣٦٩٣٤٨٨	٧.٢٧٢٤.	٥٠.٥٣.٥٤		التكلفة
							مجمع الاهلاك
							مخصص خسائر
							الاضمحلال
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٣٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.١	٢٣٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.	٩٢.٩١٧٣	صافى القيمة الدفترية
							رصيد
							الفترة المالية
							الحالية
٩٢٣٧٥.٠٢	٢٩٣٥٢٦٧	٩٢٢٤٩.١	٢٣٩٩٤.٣٩	١٧٤٨١١٢	٤٥٢٦٣٥١.	٩٢.٩١٧٣	صافى القيمة الدفترية أول السنة
٧١٣٨.٦٣		٦٨١٧٢٣	١٨.٩.٩٦	٤	٤٥.٦٩٥.	١٤.٢٩٠.	اضافات
٢١				٢١			استبعادات
٤٨٥٧٧٥.	٣٢٩٤٣٩	٣٥٢٩٣١	٢٦١٨٢.٩	١٥٤٤٢٦	١٤.٢٧٤٥		تكلفة اهلاك
							مخصص خسائر
							الاضمحلال
٩٤٦٥٥٢٩٤	٢٦.٥٨٢٨	٩٥٥٣٦٩٣	٢٣١٨٤٩٢٦	١٥٩٣٦٦٩	٤٨٣٦٧٧١٥	٩٣٤٩٤٦٣	صافى القيمة الدفترية فى آخر الفترة المالية الحالية
٢٢١٥٨٨١٨٧	٢٩٣٥٢٦٧	٢.٧٥٧٩٨٥	٧٩٤٩٦٦٢٣	٨٧٧٥٣٣٥	١٠.٢٧٣٥١٤	٩٣٤٩٤٦٣	الرصيد فى آخر الفترة المالية الحالية
١٢٦٩٣٢٨٩٣	٣٢٩٤٣٩	١١٢.٤٢٩٢	٥٦٣١١٦٩٧	٧١٨١٦٦٦	٥١٩.٥٧٩٩		التكلفة
							مجمع الاهلاك
٩٤٦٥٥٢٩٤	٢٦.٥٨٢٨	٩٥٥٣٦٩٣	٢٣١٨٤٩٢٦	١٥٩٣٦٦٩	٤٨٣٦٧٧١٥	٩٣٤٩٤٦٣	صافى القيمة الدفترية

٢٩- أرصدة مستحقة للبنوك

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٦٩ ٢٤١	٦٦ ٢٩٢	حسابات جارية
٥٥٥ .٩٣	٥٥٧ ١٢٧	ودائع
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	
--	--	بنوك مركزية
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	بنوك محلية
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	بنوك خارجية
٦٩ ٢٤١	٦٦ ٢٩٢	أرصدة بدون عائد
--	--	أرصدة ذات عائد متغير
٥٥٥ .٩٣	٥٥٧ ١٢٧	أرصدة ذات عائد ثابت
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	أرصدة متداولة
		أرصدة غير متداولة
٦٢٤ ٣٣٤	٦٢٣ ٤١٩	

٣٠- ودائع العملاء

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٩٧٠ ٣٢١ ٤٣٤	٩٥٤ ٠٨٣ ٩٨٠	ودائع تحت الطلب
١ ٥٨٧ ٩٧٣ ٢٧٣	٢ ٣٥٤ ٧٤٠ ٣٤٦	ودائع لأجل وبإخطار
١ ٦٦٦ ٨٨٣ ٢٧٨	١ ٧٠٧ ٧٨٦ ٤٥٦	شهادات ادخار وإيداع
٢ ٢٤١ ٨١٢ ٣٨٧	٢ ٢٣٥ ٨٠٠ ٧٥٦	ودائع توفير
١٠٠ ٧٢٧ ٧٤١	١١٠ ٨٧٩ ٤٣٤	ودائع أخرى
٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	٧ ٣٦٣ ٢٩٠ ٩٧٢	
١ ٥٧٠ ١٣٥ ٥٧٥	٢ ٤٠٣ ٩٣٧ ٦٦٤	ودائع مؤسسات
٤ ٩٩٧ ٥٨٢ ٥٣٨	٤ ٩٥٩ ٣٥٣ ٣٠٨	ودائع أفراد
٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	٧ ٣٦٣ ٢٩٠ ٩٧٢	
١ ٠٧١ ٠٤٩ ١٧٦	١ ٠٦٤ ٩٦٣ ٤١٤	أرصدة بدون عائد
٢ ٢٤١ ٨١٢ ٣٨٧	٢ ٢٣٥ ٨٠٠ ٧٥٦	أرصدة ذات عائد متغير
٣ ٢٥٤ ٨٥٦ ٥٥٠	٤ ٠٦٢ ٥٢٦ ٨٠٢	أرصدة ذات عائد ثابت
٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	٧ ٣٦٣ ٢٩٠ ٩٧٢	
٤ ٩٠٠ ٨٣٤ ٨٣٥	٥ ٦٥٥ ٥٠٤ ٥١٦	أرصدة متداولة
١ ٦٦٦ ٨٨٣ ٢٧٨	١ ٧٠٧ ٧٨٦ ٤٥٦	أرصدة غير متداولة
٦ ٥٦٧ ٧١٨ ١١٣	٧ ٣٦٣ ٢٩٠ ٩٧٢	



٢٠٠٩/١٢/٣١		٢٠١٠/٣/٣١		معدل العائد (%)	٣٢- قروض أخرى
جنيه	أقل من سنة أكثر من سنة	جنيه	أقل من سنة أكثر من سنة		
٢٠٩ ٣٤٣ ٦٨٧		٢٠٣ ٣٨٥ ٠٦٣		%٩	قروض طويلة الأجل
١٨٤ ٩٥٨ ٧٢٧		١٨٢ ٦٨٧ ١٤٤		%٩	قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
١ ٢٩٥ ٧١٣ ٨٢٢		١ ٢٩٥ ٧١٣ ٨٢٢		%٩	قروض نشاط البنك
٧٨ ٣١٨ ٧١٨		٧٦ ٤١١ ٤٨٣		%٩	هيئة المجتمعات العمرانية
٢ ٥٥٥ ٤٦٠		٢ ٥٥٥ ٤٦٠		%٩	هيئة تعاونيات البناء والإسكان
١ ٧٧٠ ٨٩٠ ٤١٤		١ ٧٦٠ ٧٥٢ ٩٧٢		%٩	صندوق تمويل المساكن
٢٤ ٨٠٠ ٠٠٠		٢٥ ١٥٠ ٠٠٠		%٩	المقولون العرب
١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤		١ ٧٨٥ ٩٠٢ ٩٧٢			اجمالي قروض ممنوحة من البنك المركزي المصري
					قروض ممنوحة من الصندوق الاجتماعي
					الاجملي
					أرصدة متداولة
					أرصدة غير متداولة
<u>١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤</u>		<u>١ ٧٨٥ ٩٠٢ ٩٧٢</u>			
١ ٧٩٥ ٦٩٠ ٤١٤		١ ٧٨٥ ٩٠٢ ٩٧٢			

قام البنك بالوفاء بكافة التزاماته في القروض من حيث أصل المبلغ ، أو العوائد أو أية شروط أخرى خلال الفترة وفترة المقارنة.

### ٣٦- التزامات أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
١١٤ ٤٤٠ ٨٤٥	١٩٤ ٢٣٤ ٢٤٧	عوائد مستحقة
١ ٩٣٤ ٩٧٦	١١ ٣٧٥	ايرادات مقدمة
٢١ ٧٩٠ ٧٩٩	٢٢ ٨٤٨ ١٨٨	مصروفات مستحقة
٢٩ ٨٨٩ ٠٠١	٣٤ ٧٨٠ ٩٨٦	دائنون
<u>٨٣٦ ١٠٤ ٢٦٥</u>	<u>٧٥٨ ٣٠١ ١٣٣</u>	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٠٠٤ ١٥٩ ٨٨٦</u>	<u>١ ٠١٠ ١٧٥ ٩٢٩</u>	الاجمالي

### ٣٧- مخصصات أخرى

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
١٨٤ ٦٥٢ ٤١٥	١٢٠ ٥٧٨ ٠٥٣	الرصيد في أول السنة المالية
١٦ ١٣٤ ٠٣٧		المُحمل على قائمة الدخل
<u>(٨٠ ٢٠٨ ٣٩٩)</u>	<u>( ١١ ١٢٥ ٨٥١)</u>	المستخدم خلال السنة المالية
<u>١٢٠ ٥٧٨ ٠٥٣</u>	<u>١٠٩ ٤٥٢ ٢٠٢</u>	الرصيد في آخر السنة المالية

- تم تكوين مخصص بمبلغ ١١٤٦٩٩٨٧ جنيه للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٠ مقابل ١٢٤٨٧٢٢٠ جنيه في تاريخ المقارنة لمواجهة الالتزامات العرضية .

### ٣٨- ضرائب الدخل المؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقا لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي ٢٠ % عن الفترة المالية الحالية مقابل ٢٠ % عن سنة المقارنة .  
لا يُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة.

### الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فيما يلي أرصدة وحركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

#### أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
سنة المقارنة	الفترة الحالية	سنة المقارنة	٢٠١٠/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٣٣٧ ٠٤١	١٤٨ ٥١٠	--	--	الأصول الثابتة
--	--	--	--	المخصصات (بخلاف مخصص خسائر اضمحلال القروض)
--	--	--	--	فروق القيمة العادلة
--	--	--	--	احتياطي خاص
<u>١ ٢٧٥ ٧٤٦</u>	<u>١ ٢٧٥ ٧٤٦</u>	--	--	بنود أخرى
<u>١ ٦١٢ ٧٨٧</u>	<u>١ ٤٢٤ ٢٥٦</u>	--	--	اجمالي الضريبة التي ينشأ عنها أصل (التزام)

### حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة		
سنة المقارنة	الفترة الحالية	سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٧٠ ٦٣٦ ٧٨٧	٨٠ ٥٤٧ ٥٧٩	--	--	الرصيد في بداية الفترة
٢٧ ٧٧١ ٩٨٥	٦ ٩٩٧ ٧٧٩	--	--	الإضافات
(١٧٢ ٦٠٤)	(٥٤٧ ٤٤٥)	--	--	الاستبعادات
<u>٩٨ ٢٣٦ ١٦٨</u>	<u>٨٦ ٩٩٧ ٩١٣</u>	<u>--</u>	<u>--</u>	الرصيد في نهاية الفترة

### الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبند التالي :

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٦٦ ٣٥٩ ٩٤٠	٦٦ ٢٩٨ ٩٦٠	مخصص خسائر اضمحلال القروض بخلاف نسبة الـ ٨٠%
		من المكون خلال السنة
٤ ٤٠٣ ٨٩٢	٤ ٨٤٠ ٨٤٥	بنود أخرى

لم يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة المتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم توافر تأكيد معقول بإمكانية الاستفادة منها / أو وجود درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول .

### ٣٩- التزامات مزايا التقاعد

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣	٢٣ ٨٤٣ ٤٣٤	التزامات مدرجة بالميزانية عن:
		- المزايا العلاجية بعد التقاعد
١٨ ٦٢٣ ١٩٥	٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣	تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة المالية فيما يلي :
١ ٢٢٩ ٤١٧	٢٩٨ ٦٩٠	الرصيد في أول السنة المالية
<u>٢٣ ٥٢٦ ٩٥٣</u>	<u>٢٣ ٨٤٣ ٤٣٤</u>	تكلفة الخدمة الحالية
		الرصيد في آخر السنة المالية



**و تتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة فيما يلي:**

سنة المقارنة	الفترة الحالية	
%	%	
١٠%	١٠%	معدل الخصم
٧,٥%	٨,٥%	معدل العائد المتوقع على الأصول
١٠%	١٠%	معدل الزيادة المستقبلية في المرتبات
٢٠%	٢٠%	معدل الزيادة المستقبلية في مزايا المعاشات
الجنول البريطاني (٤٩ - ٥٢ A)	(٤٩ - ٥٢ A)	معدل الوفيات

تمت الافتراضات الخاصة بمعدل الوفيات بناء على التوصيات والإحصائيات المعلنة والخبرة في

مصر.

**٤١ - رأس المال**

**(أ) رأس المال المرخص به**

يبلغ رأس المال المرخص به ٣٠٠٠ مليون جنيه مصري ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٦٧٠ مليون جنيه مصري بإجمالي ٦٧ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري وقد وافقت الجمعية العامة الغير عادية للبنك بتاريخ ٥/١١/٢٠٠٧ على زيادة رأس المال المرخص به من مليار جنيه مصري الى ٣ مليار جنيه مصري وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٥٠ مليون الى ١١٥٠ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ٦٠٠ مليون جنيه مصري وقد تم الاعلان عن نشرة الاكتتاب بتاريخ ١٦/١/٢٠٠٨ للمرحلة الاولى بزيادة قدرها ١٢٠ مليون جنيه مصري للمساهمين القدامى وتم تغطيتها بالكامل وتم التأشير عليها بالسجل التجارى وتم الاعلان عن المرحلة الثانية من زيادة رأس مال البنك وفتح باب الاكتتاب للمساهمين القدامى من ٢٣/٣/٢٠١٠ وحتى ٢٩/٤/٢٠١٠ والمساهمين الجدد حتى ١٣/٥/٢٠١٠ لعدد ٤٥ مليون سهم قيمة السهم ٢٠ جنيه بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا وكذلك عدد ٣ مليون سهم اسهم ائابة وتحفيز للعاملين بالبنك قيمة السهم ١٠ جنيهات بالاضافة الى مصاريف اصدار ٢٥ قرشا .

**خيار الأسهم**

يقدم البنك خيارات أسهم للمديرين والعاملين والادارة العليا التنفيذية بالبنك طبقا لمعايير مدة الخدمة واجمالي الدخل والاهمية النسبية للموظف وادائه السابق فى البنك وجميع الخيارات مشروطة ببقاء العامل فى الخدمة لمدة النظام .

#### ٤٢- الاحتياطات و الأرباح المحتجزة

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
--	٩ ٤٨٧ ٣٩٨	احتياطي المخاطر البنكية العام
٧٧٧ ٦٤٣ ٢٤	٣٦ ٣٢٩ ٠٩٤	احتياطي قانوني
٦٧١ ٠٢٤ ١٢٢	١٤٢ ١٩٥ ٤٢٢	احتياطي خاص
١٤٦ ٦٦٨ ٤٤٨	١٨٨ ٠١١ ٩١٤	احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع
		اجمالي الاحتياطات في اخر الفترة المالية
		وتتمثل الحركة على الاحتياطات فيما يلي :
	--	(أ) احتياطي المخاطر البنكية العام
--	٩ ٤٨٧ ٣٩٨	الرصيد في أول السنة المالية
		محول من (الي) الأرباح المحتجزة
١٤ ٦٦٨ ٤٤٨	١٧٨ ٥٢٤ ٥١٦	الرصيد في الفترة المالية

٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
١٤ ٦١٨ ٦٦٧	٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	(ب) احتياطي قانوني
--	--	الرصيد في أول السنة المالية
١٠ ٠٢٥ ١١٠	١١ ٦٨٥ ٣١٧	المستخدم
٢٤ ٦٤٣ ٧٧٧	٣٦ ٣٢٩ ٠٩٤	محول من أرباح السنة
		الرصيد في الفترة المالية

وفقاً للنظام الاساسي للبنك يتم احتجاز ٥% من صافي أرباح السنة لتغذية احتياطي غير قابل للتوزيع وذلك حتى يبلغ رصيده ما يعادل ٢٠% من رأس المال .

#### ٤٣ - توزيعات الأرباح

لا يتم تسجيل توزيعات الأرباح قبل أن يتم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

#### ٤٤ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

سنة المقارنة	السنة الحالية	
جنيه	جنيه	
٥٦٤ ٦٤١ ٦١١	٧٧٤ ٣٥٩ ٥٢٦	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
١٩ ٣٤٣ ٢٦٨	٢٥ ٧٨٩ ٥٥٤	أرصدة لدى البنوك
٦٦ ٧٢٥ ٠٠٠	٥٩٦ ٢٧٥ ٠٠٠	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
٦٥٠ ٧٠٩ ٨٧٩	١ ٣٩٦ ٤٢٤ ٠٨٠	

#### (ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٣٢٧٣٨٨٨ جنيه في ٣١ مارس ٢٠١٠ مقابل ٥١٧٦٦١٢ جنيه في تاريخ المقارنة متمثلة في مشتريات معدات وتجهيزات فروع وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

#### ٤٧- معاملات مع أطراف ذوي علاقة

تم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة المالية فيما يلي :

	٢٠١٠/٣/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١
قروض	٢٤٦ ٠٨٤ ٩٦٤	١٨٢ ١٧٨ ٣٦٨
ودائع	٦٨٠ ٦٩٥ ٣١٢	٧٧٥ ٤٣٤ ٣٣٩
استثمارات	٢٨٤ ٧٤٨ ٠٧٨	٢٠٩ ٢٧٢ ٩٤٨

#### ٤٨- أنشطة الأمانة

احتفظ البنك بأوراق مالية لحساب العملاء تبلغ ٦٨,٦ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٠

#### (٤٩) مشروع الدمج

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة في ٢٠٠٥/٢/١٢ من حيث المبدأ على اندماج كل من بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي واتخاذ الإجراءات التنفيذية لتحديد قيمة الأصول والالتزامات لكل منهما وصولاً إلى القيمة العادلة للسهم .

تقويض مجلس الإدارة في كل بنك في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام عملية الاندماج وإعادة العرض على الجمعية العامة غير العادية لكل بنك للنظر في النتائج النهائية لعملية الاندماج وصدور القرار النهائي في هذا الشأن .

#### (٥٠)- صناديق الاستثمار

##### صندوق التعمير

وافق مجلس إدارة البنك بجلسته المنعقدة في ٢٠٠٧/٩/١٠ على انشاء صندوق تراكمي مع توزيع عائد دوري حجمه ١٠٠ مليون جنيه بأسم " صندوق التعمير " واسناد ادارته الى شركة برايم لادارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي بموجب خطاب السيد الاستاذ/ نائب المحافظ المؤرخ ٢٠٠٨/١/٣٠ على تأسيس الصندوق

وموافقة الهيئة العامة لسوق المال رقم ٤٤٩ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨ وتم الاعلان عن نشرة الاكتتاب في الصندوق بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ وتم فتح باب الاكتتاب بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ وتم غلق باب الاكتتاب يوم ٢٠٠٨/٦/٥ وتم الاكتتاب بمبلغ ٤١,٢ مليون جنيه وتبلغ نسبة مساهمة البنك في الصندوق نسبة ٥% متمثلة في عدد ٥٠ ألف وثيقة باجمالى مبلغ ٥ مليون جنيه القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه

##### صندوق موارد

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ وافق مجلس إدارة البنك على انشاء صندوق استثمار نقدي ذو عائد يومي تراكمي تحت اسم صندوق (موارد) واسناد ادارته الى شركة برايم انفستمنت لادارة الاستثمارات المالية وقد وافق البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ على تأسيس الصندوق وموافقة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٥٤٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٦ وتم الاعلان عن نشرة الاكتتاب وتم فتح باب الاكتتاب للصندوق بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢١ وتبلغ مساهمة البنك في الصندوق مبلغ ٥ مليون جنيه ويبلغ حجم الصندوق ٢٠٠ مليون جنيه